اما استدل ببداهة الوجود وان الثلثة الامور الثلثة عما بداهته
الوجود ثم قلت ذكر الدليل ههنا لاكتساب المجهول التصوري بل الغرض
ذكر الوجود الخاص البديهي المستلزم لبداهة مطلق الوجود بكذا ينبغي
ان يفهم الكلام فتامل كذ في قوله والوجود الخ اذ يظهر منه ان
المراد بوجود نفس حصة الوجود لا قوله اما موجود اذ المحمول فيه هو الوجود
المطلق دون الخاص الذي يكون المطلق جزءا منه ولا شك في ان العلم المتعلق
بالحصة تصور خاص فظلام الدمام وعدم سيان في الاشكال وايضا
غير مستقل الخ لانه نفس النسبة الايجابية المعتبرة في جميع القضايا بالحمل
والتصديق انما يتعلق الا بعند جمهور بحيث وجود الشيء في نفسه الذي
هو المحمول في البيت البسيط ومفاد الكان التامة ولا متعلق الا التصور

وجود الشيء لغيره بان يكون في نفسه الخ تحقيقات هذا النحو من الوجود
امر مستقل هو وجود الشيء في نفسه فيكون محمولا عليه لكنه ملحق في حيث
خصوص طبيعة معروضه وهو اي الشيء انما عرف ان يكون مشتملا اياه
الوفي بصير غير قابل صلوح لان يحفظ بما هو هو فيكون معنى اسميا حقيقيا
ويحفظ في حيث الاستناد الى الغير اعني موضوع ذلك الشيء الذي عرف ان يكون

معنى اسميا كذلك ويحفظ في حيث الاستناد الى الغير اعني موضوع
ذلك الشيء الذي عرف ان يكون معنى لا كالاعراض وتشخيصاتها كالصور
الجزئية والنوعية والمراد ههنا الخ المراد في قوله قد تصحب فيها
بوجود المحمول للموضوع فان النسبة الايجابية الرابطة التي عليها مدار
العقود لا تنكر اعاقل لا يسلم اذا سلم صدق المحمول على الموضوع
او لا نعني بقصد قيده الا الذي يحكي عنه بالنسبة الايجابية
وتقرب من انتزل الخ وانما قال ويقرب به لان مرجعها كما يتبين الشارح
واحد وهو بداهة الوجود الخاص للموصل كما يدل عليه قوله فيكون
العلم بوجوده ضروريا وان افتقر بالنظر الى خصوص كون ذلك الموصل الوجود
مفهوما موجودا وهو مجهول للمتامل ايضا لوجوب التشارح مع وكون ذلك
الموصل الوجود الخ من الوجود وهو مفاد انتزل الاول فافهم ولذلك
يرد عليه الخ ايراد الاشكال الذي ذكره الشارح ههنا بقوله فانه انما يحصل
بالدلالة الخ في اكتساب التصور الخ اللائق التصريح بدعوى بداهته
تصور وجود مع ذكر الوجه في انتزل انما يأتي اظهر في مناط الاشكال
من التصريح بها مع ذكر الدليل في انتزل الاول وبهذا التعرض بذلك الاشكال

اضافي الباطن النعت
والمغفرت بحسب انتمي عنه
وهو اخص من الباطن
الشاعبة انما بينهما م

هو الوجود في نفسه الذي للمحمول
بالقياس الى موضوعه بدليل
ما ذكر من الجواب منع منع
كيف المرجعية ما حكم فيها
بوجود المحمول للموضوع ؟

المقدمة

Copyright © King Saud University